أد. عيسى بن قبي

جامعة المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

السنة الأولى ماستر تاريخ الوطن العربي وحدة: المشرق العربي 1919- 1945

المحاضرة الأولى:الانتداب الفرنسي في سورية

الحركة الوطنية في سورية

فرض الانتداب الفرنسي على سورية:

مؤتمر سان ريمون: عقد بايطاليا في 19- 25 أفريل 1920 والذي حضرته بريطانيا وفرنسا وممثل عن الحركة الصهيونية .... و قد جاء في سياق المؤتمرات التي تفرعت عن مؤتمر الصلح في إطار تسوية خريطة العالم لما بعد الحرب، و بالرغم من تبنيه لمبادئ الرئيس ولسن، ومن ضمنها حق الشعوب في تقرير مصيرها، إلا انه سار عكس ذلك، وعموما فان قراراته جاءت لتثبيت أمر واقع، بحيث نص على فرض الانتداب البريطاني على العراق والأردن وفلسطين ومع الزامها بتنفيذ وعد بلفور ، وفرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان.

إنذار الجنرال غورو وسقوط دمشق: لم تنتظر فرنسا طويلا لترسيم ما جاء في مؤتمر سان ريمون فبعد اتفاقها مع حليفتها في المؤامرة بريطانيا، قام قائد جيوشها الجنرال غورو والذي كان متواجدا على السواحل السورية بإرسال إنذار إلى الأمير فيصل في وفي 14 جويلية عام 1920:

1- وضع سكة حديد رياق – حلب تحت تصرف القوات الفرنسية.

2- قبول الانتداب الفرنسي على سوريا بلا قيد أو شرط.

3- إلغاء النفير العام والتجنيد الإجباري، وتخفيض عدد الجيش السوري.

4- قبول التعامل بالعملة الورقية التي أصدرتها فرنسا.

5- معاقبة الأشخاص المناوئين للسلطة الفرنسية والمقصود بذلك الثوار.

ولم يجد الأمير فيصل وحكومته سوى الرضوخ إلى الأمر الواقع وقبول الإنذار بعد تردد، بل وشرع في تنفيذه، بعد أن اتفق مع حكومة رضا باشا الركابي على ذلك كون المواجهة العسكرية غير مجدية لمحدودية الامكانيات في هذا المجال، وتم تسريح معظم أفراد الجيش العربي ،وفي المقابل فان فرنسا ورغم تلقيها الرد بالقبول إلا أن الجنرال غورو لم يحترم المدة التي منحا لتنفيذ الإنذار، بل شرع في تطبيق تهديده وتوجه بجيوشه إلى دمشق بحجة عدم وصول الرد.

بالنسبة للشعب السوري فقد رفض هذا الإنذار، ووقف ضد توجه فيصل وحكومة الركابي، وقرر المقاومة، وتبعا لذلك سقطت الحكومة القائمة، وعوضتها حكومة جديدة برئاسة هاشم الأتاسي، وأخذت على عاتقها مهمة المقاومة والتي تجسدت يوم 24 جويلية 1920 في معركة ميسلون بقيادة وزير الدفاع السوري يوسف العظمة، والتي لم تدم سوى سويعات، وانتهت بتمكن الفرنسيين من فرض سيطرتهم على دمشق ومنها كامل سورية، وفرض الانتداب بصفة رسمية وفعلية.

سياسة الانتداب الفرنسي في سورية:

لم تنتظر السلطات الفرنسية طويلا في فرض سياستها الاستعمارية بالمنطقة وقد عمدت في ذلك على مبدأ فرق تسد، فبعد أن نجحت في إخماد المقاومة الوطنية ولو مؤقتا، عمدت إلى اعتقال وإبعاد المناضلين السوريين المناوئين للانتداب لتنطلق بعد ذلك في تجزئة سورية مستغلة في ذلك التنوع الطائفي والمذهبي لسكانها، ففصلت في البداية لبنان بعد أن ضمت لها أجزاء من قضاء سوريا. بيروت والبقاع ومدن طرابلس وصيدا وصور وملحقاتها إلى متصرفية جبل لبنان، وجعلها جميعا دولة واحدة هي دولة لبنان الكبير، كدولة مستقلة تحت الانتداب الفرنسي... وقسمت ما تبقى من البلاد إلى 5 وحدات إدارية كالتالي:

1- جبل الدروز: حيث منحته فرنسا استقلالا ذاتيا بموجب معاهدة 1921 التي تمت مع شيوخ الطائفة

2- الاسكندرونة : وأخضعت لإدارة خاصة منفصلة عن البلاد وتخضع للسلطة المباشرة لإدارة الانتداب

3- جبل العلويين : أقانت به سلطة الانتداب دويلة ذات سلطة محلية وتتشكل من مجموعة من الطوائف العلوية

4- دمشق: أقامت بها دولة محلية وجعلتها أيضا مقرا للإدارة المركزية للانتداب

5- حلب وجعل منها دولية تضم في غالبيتها المسلمون السنة.

لقد كان هدف هذا التقسيم هو إحكام القبضة على البلاد وزرع الفتنة والتشتت بين أفراد شعبها ومنع قيام حركة وطنية موحدة ضد الانتداب.

هذا إلى جانب عملية النهب والاستغلال لخيرات البلاد بشكل ممنهجة يتنافى كليا مع مفهوم الانتداب كما ر وج له.حيث فتحت المجال أمام شركاتها للنشاط بكل حرية داخل البلاد السورية.

ردود الفعل الوطنية :

لم يتمكن الشعب السوري في بداية الأمر من مواجهة قوى الانتداب الفرنسية، نظرا للتباين في العدة والتنظيم، بالرغم من محاولة بعض القيادات المحلية تشكيل مقاومة منظمة ومن ضمنها ثورة ابراهيم هنانو في حلب شمال سورية سنة 1920، وثورة جبل حوران في أوت 1920. وبشكل عام فقد تمت مواجهةالعدو بثورات كانت عبارة عن ردود فعل شعبية، غاب عنها التنظيم المحكم والتنسيق بين مختلف المناطق، وعدم وجود قيادة مركزية فاعلة، وحتى بعد ما استقر الانتداب في سنواته الأولى، لم يعدو الكفاح الوطني المظاهرات المحدودة والإضرابات خاصة لدى التجار، إضافة إلى عرائض الاحتجاج الموجهة إلى سلطات الانتداب، وتم ذلك في غياب أغلب الزعماء الوطنيين الذين عمدت سلطات الانتداب إلى إبعادهم عن طريق الاعتقال و النفي.

ولكن بعد سنتين من فرض الانتداب، بدأت تتشكل حركة وطنية نشيطة مناهضة للاحتلال متجاوزة الحدود الطائفية التي أريد لها أن تنحصر في إطارها. فبدأت تظهر تنظيمات وطنية على شكل جمعيات محلية، كما تأسست هيئات خارج الوطن للدفاع عن حقوق سكان المنطقة، كالمؤتمر السوري الفلسطيني الذي تحول إلى اللجنة التنفيذية

للمؤتمر السوري الفلسطيني والذي تأسس بجنيف سنة 1921 وقد ابرق هو ومجموعة من التنظيمات السورية مذكرة الى الجمعية العامة لعصبة الأمم طالبوا من خلالها بالمحافظة على وحدة البلاد السورية ومنحها حق تقرير المصير.غير انه مع إصدار عفو عام على الزعماء الوطنيين وسمح لهم بالعودة إلى سوريا اعطي دفعا قويا للنشاط الوطني، ولعل من ابرز مظاهره هو تأسيس حزب الشعب في 5جوان 1925 على يد المناضل عبد الرحمان شهبندر الذي أطلق سراحه سنة 1924، وسمح له لاحقا بالعودة إلى الوطن، وجاء في أهم مطالب هذا الحزب الذي بدا في أول الأمر نخبويا ما يلي:تحقيق السيادة الوطنية والوحدة داخل سوريا الكبرى، كما تأسس في نفس الفترة حزب الوحدة السورية والذي بدا منافسا لحزب الشعب ومتعاونا مع سلطات الانتداب بقيادة صبحي بركات

ثورة 1925

الأسباب غير مباشرة :سياسة الانتداب الفرنسي، ومقاومتها من طرف الشعب الذي ازداد وحدة ووعيا بالأهداف الحقيقية للانتداب و مخططاته في بلادهم.

السبب المباشر: لقد نكثت سلطات الانتداب التزاماتها التي وردت في المعاهدة التي أمضتها سنة 1921 مع زعماء الدروز، ومنحتهم من خلالها حكما ذاتيا، و تركت سليم الأطرش على رأس هذه الدويلة، لكن بعد وفاته قامت بتعيين حاكما فرنسيا، بصفة مؤقتة بحجة عدم توافق الدروز حول تعيين حاكم جديد ليتم تعيينه بعد ذلك بصفة رسمية ودائمة، مما ولد تضمرا شعبيا سرعان ما عم كامل المنطقة ،وبدأت الاضطرابات الشعبية تتوسع، وخوفا من تحولها إلى ثورة أقدم المفوض الفرنسي الجنرال سراي في 11 جويلية على استدعاء زعماء الدروز بحجة السماع لتظلماتهم، ولكنه غدر بهم وحملهم مسؤولية الاضطرابات القائمة، وألقى عليهم القبض بفندق إقامتهم وأبعدوا إلى تدمر، وهذا ما أدى إلى اشتعال لهيب الثورة بقيادة سلطان باشا الأطرش، والذي رغم كونه من زعماء المنطقة، إلا انه لم يلبي دعوة المفوض، فنجا من الاعتقال ، و سرعان ما تحول هذه الانتفاضة إلى ثورة ضد الانتداب الفرنسي في جبل الدروز لتتطور بعد ذلك إلى ثورة شعبية وطنية شاملة، خاصة بعد ان تمت الاتصالات بين زعماء الثورة في السويداء وأعضاء حزب الشعب في دمشق، ليعم لهيب الثورة كامل أرجاء البلاد وتتحول من ثورة محلية إلى ثورة وطنية، ولم يتم إخمادها إلا سنة 1927 مخلفة وراءها عدد كبير من الشهداء السوريين، كما فقدت فرنسها عدد معتبر من جنودها، ولحق الخراب بالعديد من المدن السورية خاصة دمشق (قصيدة شوقي)اين قصفت الأحياء التي تحصن بها الثوار.

نتائج الثورة

لقد أدركت فرنسا أن البطش والاضطهاد عناصر غير كافية للقضاء على الثورة، فأقدمت على تغيير المفوض السامي سراي بسوريا وعين مكانه دي جوفنيل وهو أول مفوض سامي مدني، والذي دخل في مفاوضات مع الوطنيين وعبر من خلالها عن رغبة فرنسا في إبرام معاهدة مع سوريا لتحل محل الانتداب، غير انه فشل في مهمته بعد إعراض الوطنيين عنه نتيجة استمرار عملية الاضطهاد للشعب، فعوضه في السنة الموالية مواطنه المسيو بونسو الذي حاول تدارك الموقف ودخل في مفاوضات، أفضت إلى موافقة سلطة الانتداب الفرنسي على تشكيل حكومة سورية توكل لها مهمة إجراء الانتخابات لجمعية تأسيسية تتولى وضع الدستور السوري في أطار الانتداب،وتبعا لذلك أعلنت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني ترحيبها بهذه الخطوة رغم تمسكها بمطلب الاستقلال التام، وقررت المشاركة في الانتخابات تحت اسم الكتلة الوطنية . وقد أجريت الانتخابات في جوان 1928 وفازت العناصر الوطنية بغالبة المقاعد وتكونت الجمعية التأسيسية برئاسة هاشم الأتاسي، و تولى المناضل ابراهيم هنانو رئاسة لجنة الدستور.والتي أقدمت على صياغة دستور يستجيب للتطلعات الوطنية غير، أن تدخل المفوض السامي أفسد الأمر حين أضاف مواد تبقى على النفوذ الفرنسي، وتحد من سيادة الدولة السورية

على أراضيها، وعقب رفض اللجنة هذه التعديلات، صدر قرارا بتأجيل عمل اللجنة التأسيسية إلى اجل غير مسمى، ورغم ضغط الوطنيين إلا أن سلطات الانتداب تمادت في سياستها ووصل الأمر بالمفوض السامي إلى إصدار دستور خاص بسوريا في 14 ماي 1930 بقرار، واسماه القانون الأساسي للدول المشمولة بالانتداب الفرنسي، وصاغه بالشكل الذي كان يرغب فيه، وفي الحقيقة هو مجموعة من الدساتير الأول لسوريا وأخر للاذقية وثالث لجبل الدروز وبذلك لم يكن هذا الإجراء سوى تجسيدا لتجزئة البلاد .

وهكذا حاولت فرنسا فرض إرادتها على السوريين، واستمرت حالت اعدم الاستقرار إلى غاية 1932 عقب إجراء انتخابات نيابية جديدة أشرفت عليها سلطات الانتداب، وتولد عنها برلمان لم تكن للوطنيين الأغلبية فيه، إلا أنهم استطاعوا فرض إرادتهم فيه ولو بشكل محدود، حيث تم اختيار على عابد رئيسا للجمهورية وتعيين حقي العظم رئيسا للوزراء و صبحي بركات رئيسا للمجلس النيابي، وتبعا لذلك كان المفوض السامي قد وعد بإبرام معاهدة مع الحكومة السورية لكنه سرعان ما تراجع عن وعده، ليخلفه في مهامه دومارتيل سنة 1933والذي تقدم بمشروع معاهدة لم تختلف في مضمونها عن الانتداب فرفضت من طرف المجلس النيابي.

وتبعا لهذه التطورات ازدادت حالة الاحتقان الشعبي وتوسعت دائرة التذمر ضد الانتداب، وفي أكتوبر 1935 وفي لقاء أربعينية ابراهيم هنانو الذي توفي في 21 نوفمبر 1935 حيث تمت التأبينية بجامعة دمشق في1936/01/10 وحينها أعلنت الكتلة الوطنية ميثاقا وطنيا يطالب بالحرية والاستقلال لسوريا، وتلت ذلك مظاهرات شعبية ومما زاد في تأجج الأوضاع هو قيام الشرطة في جانفي 1936 بمداهمة مقر الحزب الوطني وإغلاق مكاتبه واعتقال زعمائه من ضمنهم جميل مردم ونسيب البكري وفخري الباروني وإبعادهم دون محاكمة، ولكن هذه الإجراءات لم تزد الوضع الا تعفنا. فتضاعفت الإضرابات خاصة من طرف التجار مما أوقع البلاد في أزمة اقتصادية حيث دام اضراب دمشق حوالي 50 يوما، وعمت المظاهرات كل المدن، وأمام هذا الوضع رضخت السلطات الفرنسية لمطالب الوطنيين.واضطرت حكومة تاج الدين الحسيني إلى تقديم استقالتها.وعوضتها حكومة جديدة ضمت عدد من رجال الكتلة الوطنية.

معاهدة 1936: بعد أن قبلت الحكومة الفرنسية مبدأ المفاوضات لانهاء الأزمة السورية تشكل وفدا سوريا من الوطنيين من ضمنهم هاشم الأتاسي وفارس الخوري وجميل مردم وسعد الله الجابري وانتق الى باريس وبعد ستة أشهر من المفاوضات بين الوفد السوري وحكومة بلوم وقع الجانبان فرنسا وسوريا على مشروع معاهدة في 9 سبتمبر 1936 اعترفت فرنسا باستقلال سوريا موحدة، والتزمت بالسعي لعضويتها في عصبة الأمم، مع الابقاء على روابط متميزة وتفضيلية مع فرنسا، تحفظ لها العديد من الامتيازات العسكرية والاقتصادية والسياسية في سوريا، وقد صادق عليها البرلمان السوري في 1936/12/20 وتبعا لذلك أجريت انتخابات فازت بها الجبهة الوطنية، وشكلت حكومة منحت لها صلاحيات أوسع من سابقاتها في انتظار ترسيم معاهدة ،1936 لكن فرنسا سرعان ما تراجعت عن مواقفها، ورفضت حكومتها تمرير المعاهدة الى البرلمان.

لقد شعر الشعب السوري بخيبة أمل كبيرة نتيجة تنكر السلطات الفرنسية لوعودها، وعجز الحكومة القائمة عن فرض مواقفها، فسادت حالت انكماش استغلتها فرنسا من اجل العودة إلى سياستها الأولى، بعد أن خف عنها الضغط إذ أعادت للعلويين حكمهم الذاتي بعد أن ألغته سابقا ومنحت منطقة اللاذقية أيضا حما ذاتيا في إطار سياسة تفكيك المفكك وفي نفس السنة أي في 23جوان 1939 منحت لواء الاسكندرون الذي كان تابعا لسوريا إلى تركيا حتى لا تقف الى جانب ألمانيا النازية .

أوضاع سوريا أثناء الحرب العالمية الثانية:

في وقت اندلاع الحرب العالمية أقدمت السلطات الفرنسية متحججة بظروف الحرب على حل البرلمان وإسقاط الحكومة وتعويضها بمدراء تنفيذيين، وفي تلك الأثناء سقطت باريس في يد الألمان وتكونت حكومة مولية للنازيين في فيشي بقيادة المارشال بيتان، وبما أن سوريا كانت تابعة لها فقد فتحت مطاراتها للطائرات الألمانية من اجل الهبوط هناك والتزود بالوقود، مما دفع ببريطانيا ومعها حكومة فرنسا المعارضة في المنفى بقيادة ديغول إلى غزو سوريا ولبنان وافتكاكها من حكومة بيتان، ولضمان ولاء السكان هناك ودعمهم للحلفاء ووعد الجنرال كاترو المتواجد في مصر باسم الجنرال ديغول رئيس حكومة فرنسا الحرة من لندن أن فرنسا ستمنح لبنان وسوريا استقلالا تاما غير منقوص وقدمت بريطانيا ضمانا لتنفيذ هذا الوعد.

ولكن لم يتحقق شيء من هذه الوعود، اذ تنكرت لها كل من فرنسا وبريطانيا بعد أن أحكمت السيطرة على سوريا ولبنان، وهذا ما ولد تذمر كبير لدى الشعب السوري مما كان ينذر بإمكانية اشتعال ثورة لم تكن فرنسا قادرة على مواجهتها كون الظروف لم تكن مواتية لاستعمال القمع ضد الشعب خاصة، أمام تربص دول المحور وتشجيع هتلر لحركات التحرر في البلدان الخاضعة لهيمنة الحلفاء، كما ان الولايات المتحدة وبريطانيا ضغطت على فرنسا من اجل حل الإشكال في سوريا حتى لا ينحاز سكانها الى جانب دول المحور، وهذا ما دفع فرنسا على لسان الجنرال كاترو ممثل حكومتها الحرة في سوريا إلى إعلان استقلال سوريا في 22 سبتمبر1941 وعينت تاج الدين الحسيني رئيساً للجمهورية و توالت الاعترافات الدولية سواء من الدول الغربية كبريطانيا أو من طرف الدول العربية المستقلة كمصر والعربية السعودية الذي ،وعقب وفاة الرئيس السوري تم انتخاب شكري القوتلي اثر وتألفت وزارة برئاسة سعد الله الجابري عام 1943 وفارس الخوري رئساً لمجلس النواب, فأعلنت الحرب على دول المحور حتى تحضا الحكومة بمقعد في مؤتمر الصلح عقب نهاية الحرب وهو ماتم بالفعل

استقلال سوريا:

أــ **أوضاع سوريا عقب الحرب العالمية الثانية** :مع حلول سنة 1945 اتضح جليا أن الحرب أصبحت لصالح الحلفاء، وأنها شارفت على الانتهاء بالرغم من إصرار اليابان من جهة دول المحور على مواصلة القتال. وفي هذه الأثناء كانت سوريا من الناحية الرسمية دولة مستقلة، وقد حصلت على اعتراف القوي الكبرى كالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى جانب الدول العربية المستقلة ، غير أنها لم تبسط سيادتها بالكامل على أراضيها، ذلك بسبب استمرار تواجد القوات الأجنبية بها، والمتمثلة في القوات الفرنسية إضافة إلى القوات البريطانية التي حلت بالبلاد أثناء الحرب العالمية الثانية.

وفي هذه الظروف بدت مواقف فرنسا تميل إلى فرض معاهدة على سوريا ولبنان قبل الاستجابة لسحب قواتها من هناك، تضمن من خلالها مصالحها المتمثلة في جملة من الامتيازات السياسية والاقتصادية والثقافية بالمنطقة، ومما زاد في تأزم الأوضاع وكشف عن النية الحقيقية لفرنسا هو قيام هذه الأخيرة باستبدال جنودها بلبنان بجنود سنغاليين تابعين لها بدل الرحيل نهائيا عن المنطقة ، كما تقدت بطلب الى الحكومة السوري من جل الشروع في مفاوضات تأسس للمعاهدة تسعى ضمانا لمصالحها بالمنطقة بعد الانسحاب .وأمام هذه التطورات، وكرد فعل على الموقف الفرنسي، قرر كل من الحكومة اللبنانية والحكومة السورية توحيد جهودهما ورفض المطلب الفرنسي وبالموازاة مع ذلك انتشرت المظاهرات الشعبية في البلاد الداعمة للحكومة والمطالبة بالجلاء، وكعادتها ردت فرنسا على هذا الموقف باستعمال القوة العسكرية، حيث قصفت طائراتها أحياء في دمشق وحلب، كما حاصرت مقر البرلمان السوري، أين كانت تتواجد قوات الدرك السورية، حيث قصفته بالدفعية وقتلت من فيه من الجنود.لقد ولد هذا العمل العدواني رد فعل قوي من قبل بلدان العالم، حيث استنكرته كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إضافة الى الجامعة العربية حديثة التكوين آنذاك.

وبالرغم من هذه التطورات وردود الفعل الدولية، إلا أن فرنسا لم تتخل علن مطالبها الاستعمارية، حيث دخلت في مفاوضات مع بريطانيا بداية من شهر سبتمبر لتخلص إلى اتفاق ثنائي في 17 ديسمبر 1945نص على إبقاء قوات مشتركة بالمشرق العربي لضمان الأمن والمصالح هناك، كما اتفقوا على جلاء قواتهما تدريجيا من سوريا ولبنان ، مع الإبقاء على كتيبة عسكرية فرنسية بلبنان .

أمام هذا التصعيد وتصلب الموقف الفرنسي، قررت كل من لبنان و سوريا رفع القضية إلى هيئة الأمم، وقد تم ذلك في 14 /1946/02 إلا أن مجلس الأمن بعد التداول في القضية، لم يتوصل إلى إصدار قرار بسبب خلاف تقني روسي أمريكي، رغم اتفاق الجميع على وجوب جلاء القوات الأجنبية من سوريا ولبنان ، غير أن بريطانيا أرادت أن تسحب نفسها من هذه الأزمة، حيث اجتمع وزير الخارجية البريطاني في لندن مع وفدي لبنان وسوريا، واتفق معهما على سحب قوات بلاده،لتجد فرنسا نفسها معزولة مما اضطرها للجلوس بدورها إلى طاولة المفاوضات مع الوفد السوري في مارس 1946 ليم الاتفاق على سحب القوات الفرنسية إلى جانب البريطانية دون شروط، وهو ما تم فعلا في 17 مارس 1946 والذي أصبح يحتفل به بوصفه عيد استقلال سوريا.